

(2018 و تقرير الربع الربع من عام (2018/12/31-2018/10/1) من





فى إطار حرب الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أبرز ملامح الأداء الرقابي والخدمي لمختلف إدارتها ويشمل التقرير ملخص عن نشاط سوق رأس المال والتأمين والتمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم والتمويل متناهي الصغر.

#### لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الاشارة الى مصدرها.

إعداد/ الإدارة المركزية للبحوث والسياسات

القرية الذكية. مبنى 137 – الجيزة

رقم بريدي: 12577

تليفون : 35370040

فاكس : 35370041 :

للإطلاع على المزيد من التقارير الدورية يمكن زيارة الموقع الإلكتروني للهيئة:

www.fra.gov.eg



## محتويات التقرير

ﺃﻭﻟﺎً : ﺗﻄﻮﺭ ﻧﺸﺎﻃ ﺳﻮﻕ ﺍﻟﺎُﻭﺭﺍﻕ ﺍﻟﻤﺎﻟﻴﺔ	
ثانياً : شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني	1′.
ثالثاً: تطور نشاط التمويل العقاري	
رابعاً: التأجير التمويلي	
خامساً: نشاط التخصيم	
سادساً: تطور نشاط التمويل متناهي الصغر	
سابعاً: أخبار الهيئة.	



## أولاً: تطور نشاط سوق الأوراق المالية

## 1. تطور النشاط في السوق الأولى (الإصدارات)

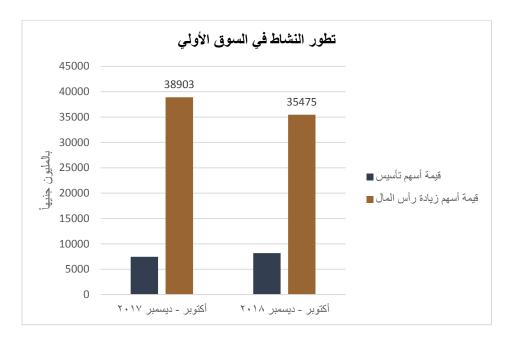
جدول (1-1): بيان بموافقات الإصدارات الجديدة (أسهم)

الإجمالي (القيمة بالمليون جنيهاً)			أِس المال	ت أسهم زيادة ر	إصدارا	ىيس	البيان		
قيمة الأسهم	قيمة الأسهم	315	قيمة الأسهم	قيمة الأسهم	375	قيمة الأسهم	قيمة الأسهم	325	) <del>,,,</del> '
المدفوعة	المصدرة	الإصدارات	المدفوعة	المصدرة	الإصدارات	المدفوعة	المصدرة	الإصدارات	
28587	46358	1439	26730	38903	681	1858	7455	758	أكتوير - ديسمبر 2017
31315	43646	1415	28990	35475	470	2324	8171	945	أكتوير – ديسمبر 2018
2727	(2711)	(24)	2261	(3427)	(211)	467	716	187	قيمة التغير
10	(6)	(2)	8	(9)	(31)	25	10	25	معدل التغير%

<sup>-</sup> الأرقام بين الأقواس يشار إليها بالسالب.

يتضح من البيانات أن إجمالي قيمة إصدارات الأسهم انخفضت في الربع الرابع من عام 2018 بنسبة بلغت نحو 6% عن المقابل له في العام السابق و على الرغم من أن قيمة الاستثمارات الجديدة – أسهم التأسيس – زادت بنسبة 10% إلا أن اسهم زيادة رأس المال انخفضت بنسبة 9%، هذا وقد بلغت نسبة الأسهم المدفوعة من أسهم التأسيس في الربع الرابع من 2018 ( من أكتوبر – ديسمبر 2018 ) نحو 28.4 % ، بالمقارنة بنحو 24.9 % في الفترة المثيلة من العام السابق ، كما بلغت نسبة الأسهم المدفوعة من أسهم زيادة رأس المال نحو 81.7 % بالمقارنة بنحو 68.7 % في الفترة المثيلة من العام السابق.





## 2. تطور النشاط في السوق الثانوي

يقاس نشاط السوق الثانوي بثلاثة متغيرات (المؤشرات، إجمالي التداول، رأس المال السوقي):

## أ- المؤشرات

جدول (2-1): بيان بتطور مؤشرات السوق الثانوي

معدل التغير (%)	قيمة التغير عن الفترة المقارنة	إغلاق ديسمبر 2018	إغلاق ديسمبر 2017	المؤشر
(13.2)	(1983.37)	13035.77	15019.14	EGX30 (مقوم بالجنيه)
(16.2)	(133.83)	693.83	827.66	EGX70
(12.4)	(244.55)	1727.21	1971.76	EGX100
(10.6)	(1567.3)	13166.45	14733.75	EGX20

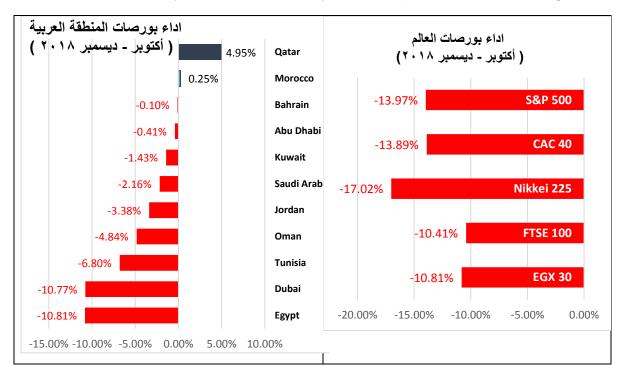
<sup>-</sup> الأرقام بين الأقواس يشار إليها بالسالب.







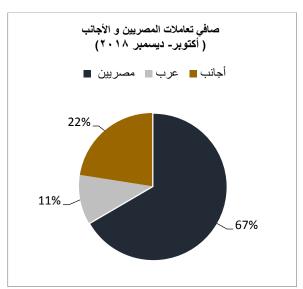
## أداء تراكمي لبورصات المنطقة والعالم خلال الفترة (أكتوبر - ديسمبر 2018):

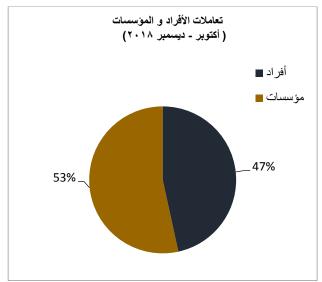


Market	Index
Kuwait	Kuwait S E (KWSE)
Doha	QE General (QSI)
Amman	Amman SE General (AMGNRLX)
Saudi Arabia	Tadawul All Shares (TASI)
Abu Dhabi	ADX General (ADI)
Dubai	DFM General (DFMGI)
Tunisia	TUNINDEX (TUNINDEX)
Oman	MSM 30 (MSI)
Casablanca	Moroccan All Shares (MASI)
Bahrain	Bahrain All Shares (BAX)
Egypt	EGX 30
United Kingdom	FTSE 100
France	CAC40
USA	S&P 500
Japan	NIKKEI 225



## تعاملات المستثمرين خلال الفترة أكتوبر - ديسمبر 2018





يتضح من البيانات أن تعاملات المؤسسات بالسوق الثانوي هذا الربع تزيد عن تعاملات الأفراد ولكن بنسبة طفيفة ، كما استحوذت تعاملات المصريين على النسبة الأكبر بشكل واضح بلغ نحو 67% ثم الأجانب بنسبة 22% ثم جاءت تعاملات العرب في المؤخرة بنسبة 11% وهي تقارب نصف تعاملات الأجانب ونحو" سدس" تعاملات المصريين تقريبا.



# ب-إجماليات التداول على الأوراق المالية

## • تداولات الأسهم

جدول (1-3): بيان بإجماليات التداول على الأسهم

معدل التغير (%)	قيمة التغير	أكتوبر – ديسمبر 2018	أكتوبر - ديسمبر 2017	البيــــان
(14)	(11288)	71304	82592	إجمالي قيمة التداول بالمليون جنيها
10	705	7949	7244	أوراق مالية مقيدة (داخل المقصورة)
(5)	(8)	152	160	أوراق مالية غير مقيدة (خارج المقصورة)
(36)	(2)	3	5	بورصة النيل
(12)	(10592)	79408	90000	صناديق المؤشرات
(37)	(7829)	13355	21184	إجمالي عدد الأوراق المالية المتداولة (بالمليون ورقة)
(25)	(507)	1508	2015	إجمالي عدد العمليات المتداولة (بالألف عملية)

<sup>-</sup> الأرقام بين الأقواس يشار إليها بالسالب.

#### • تداولات السندات

جدول (1-4): تعاملات السندات (حكومية - شركات)

2018	أكتوبر – ديسمبر	2017	أكتوبر - ديسمبر		
حجم التداول بالألف	قيمة التداول بالمليون جنيها	حجم التداول بالألف	قيمة التداول بالمليون جنيها	بيان	
14002.92	13779.02	3860.76	4035.98	السندات الحكومية	
				(سندات خزانة متعاملون رئيسيون)	
0	0	0	0	سندات الشركات	
14002.92	13779.02	3860.76	4035.98	إجمالي السندات المتداولة	



يتضح من الجــدول السابق أن تعاملات السندات لم تقتصر سوى على السندات الحكومية وبصفة خاصة "سندات خزانة " ولم تتضمن سندات شركات ، كما يتضح أن كلاً من قيمة تداول و حجم تداول سندات الخزانة قد ارتفع بصورة ملحوظة نتيجة لقيام الحكومة بزيادة طرح سندات الخزانة وذلك في الربع الرابع من العام الحالي قد ارتفع بصاورة بالفترة ربع السنوية المثيلة من عام 2017، كما ارتفع إجمالي قيمــة التداول في الفترة ربع السنوية المثيلة من عام 1707، كما ارتفع إجمالي قيمــة التداول في السنوية السنوية الحالية ارتفاعـاً ملحوظاً ( بما يقارب الثلاثة أمثال) بالمقارنة بالفترة المثيلة من العام السابق.

## ج) رأس المال السوقي في نهاية الربع الرابع من عام 2018

سجل رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في سوق داخل المقصورة نحو 749.7 مليار جنيهاً في نهاية الربع الحالي وذلك بانخفاض بنسبة 9.1 % عن الفترة المثيلة من العام السابق، كما سجلت نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلى الإجمالي(1) بنهاية الفترة نحو 17.3%، كما يلي :

جدول (1-5): رأس المال السوقى (بالمليار جنيهاً)

معدل التغير عن الفترة المقارنة (%)	قيمة التغير	إغلاق ديسمبر 2018	إغلاق ديسمبر 2017	البيان
(9.1)	(75.2)	749.7	824.9	رأس المال السوقي للأسهم المقيدة
15.1	60.7	463.8	403.1	رأس المال السوقي له EGX30
(11.1)	(0.1)	1.2	1.3	رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في بورصة النيل

<sup>-</sup> المصدر : تقرير البورصة المصرية ( االربع الرابع من عام 2018 )

(۱) الناتج المحلي الإجمالي المستخدم لحساب هذه النسبة هو 4333.9 مليار جنيه لعام 2018/2017 ( بتكلفة العوامل و بالأسعار الجارية) ومصدره وزارة التخطيط و المتابعة و الإصلاح الإداري (http://mpmar.gov.eg/متابعة-وتقييم/الحسابات-القومية-للاقتصاد-المصرى).

<sup>-</sup> الأرقام بين الأقواس يشار إليها بالسالب.



جدول (1-6) بيان مقارن بعدد الأنشطة المرخص بها من الهيئة للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية

عدد الأنشطة المرخصة منذ بدء النشاط حتى	أكتوبر – ديسمبر	أكتوبر – ديسمبر	a e di tabeti
نهاية ديسمبر 2018	2018	2017	النشاط المرخص به
9	1	0	التوريق
3	0	0	التعامل والوساطة والسمسرة في السندات
45	0	0	أمين حفظ
53	0	1	ترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية
59	0	0	إدارة صناديق الاستثمار
8	0	0	خدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار
5	0	0	نشر المعلومات عن الأوراق المالية
1	0	0	التقييم والتصنيف الإنتماني للبنوك والمؤسسات المالية
216	3	0	الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقاً مالية
141	0	0	السمسرة في الأوراق المالية
83	0	0	تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية
5	0	0	صناديق الاستثمار المباشر
1	0	0	صانع سوق
65	0	1	الاستشارات المالية عن الأوراق المالية
25	0	1	شركة صناديق*
23	0	1	رأس المال المخاطر
112	2	0	صناديق الاستثمار
1	0	0	المقاصة والتسوية في معاملات الأوراق المالية
1	0	0	تقييم وتحليل الأوراق المالية
856	6	4	الاجمالــي



## الترخيص للمهنيين

## جدول(1-7) بيان مقارن بعدد العاملين الذين اجتازوا اختبار المهنيين وفقاً للقرار رقم 24 لسنة 2007

معدل التغير %	قيمة التغير	أكتوبر - ديسمبر 2018	أكتوبر - ديسمبر 2017	المهنة المرخص بها	مسلسل	
(23)	(3)	10	13	عضو منتدب	1	
0	0	10	10	مدير فرع	2	
(50)	(1)	1	مراقب داخلي			
0	1	1	0	مسنول مكافحة غسل الأموال	4	
0	0	9	المراقب الداخلي ومسئول مكافحة غسل الأموال			
33	2	8	6	مدير عمليات المكتب الخلفي		
117	7	13	6	مدير مخاطر	7	
(30)	(3)	7	10	مراجع داخلي	8	
150	3	5	2	مدير مالي	9	
(25)	(8)	24	32	مدير حساب	10	
0	0	2	2	باحث ومحلل مالي	11	
0	0	0	0	محلل فني		
0	7	7	0	مدير إدارة الوحدة البحثية		
5	5	97	92	الإجمالي		

<sup>-</sup> الأرقام بين الأقواس يشار إليها بالسالب.



## ثانياً: نشاط التأمين

شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني:

#### الأقساط:

بيان إجمالي الاقساط لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال وتأمينات الممتلكات (تجاري):

جدول (2-1): أقساط تأمينات الأشخاص وتأمينات الممتلكات -تجاري (2018/12/31-2018/10/1)

بالمليون جنيها

المُصْدَرَة	الأقساط		
المجموع	ممتلكات	أشخاص	بيــــان
8963	3112	5851	أكتوبر/ ديسمبر2017
13526	4094	9432	أكتوبر / ديسمبر 2018
4563	982	3581	قيمة التغير
51	32	61	معدل التغير (%)



يلاحظ من الجدول السابق أنه خلال الفترة من أكتوبر حتى ديسمبر 2018:



تزايد جملة الاقساط المصدرة لتأمينات الأشخاص لتصل إلى 9.4 مليار جنيه مقابل 5.9 مليار جنيه خلال الربع المقابل وبمعدل زيادة قدره 61%، وقد تزايدت قيمة الاقساط المصدرة لتامينات الممتلكات والمسئوليات من 3.1 مليار جنيه الى 4.1 مليار جنيه وبمعدل زيادة قدره 32%.

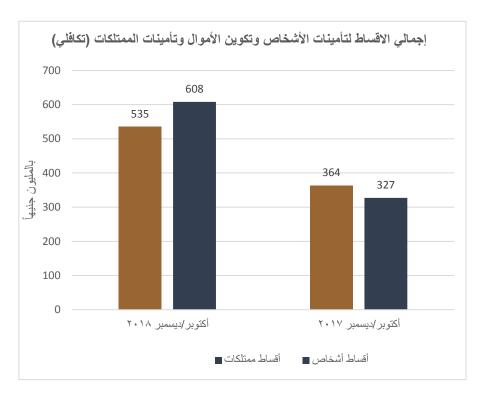
## بيان إجمالي الاقساط لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال وتأمينات الممتلكات (تكافلي):

جدول (2-2): أقساط تأمينات الأشخاص وتأمينات الممتلكات-تكافلي (2018/12/31-2018/10/1)

بالمليون جنيها

المجموع	ممتلكات	أشخاص	بيـــان
691	327	364	أكتوبر/ديسمبر 2017
1144	608	535	أكتوبر/ديسمبر 2018
453	281	171	قيمة التغير
66	86	47	معدل التغير (%)





يلاحظ من الجدول السابق أنه خلال الفترة من أكتوبر حتى ديسمبر 2018:

تزايد جملة الاقساط المصدرة لتأمينات الأشخاص (تكافلي) لتصل إلى 535 مليون جنيه مقابل 364 مليون جنيه خلال الربع المقابل وبمعدل زيادة قدره 47%، وقد تزايدت قيمة الاقساط المصدرة لتامينات الممتلكات والمسئوليات (تكافلي) من 327 مليون جنيه الى 608 مليون جنيه وبمعدل زيادة قدره 86%.



#### المطالبات:

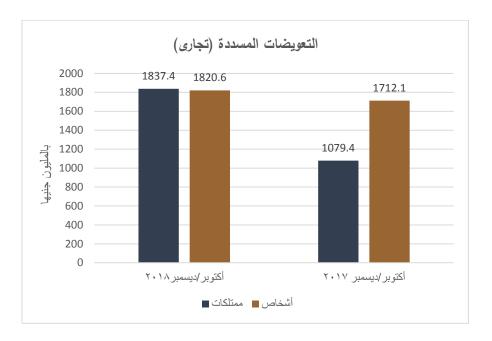
## بيان إجمالي المطالبات لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال وتأمينات الممتلكات (تجارى):

جدول (2-3): مطالبات تأمينات الأشخاص وتأمينات الممتلكات (تجارى)-(2018/12/31-2018/10/1)

بالمليون جنيها

	بيان مقارن بالمطالبات والتعويضات											
		الإجمالي			نات	تأمينات الممتلك			تأمينات الأشخاص			
معدل التغير %	قيمة التغير	أكتوير /ديسمبر 2018	أكتوير /ديسمبر 2017	معدل التغير %	قيمة التغير	أكتوير /ديسمبر 2018	أكتوير /ديسمبر 2017	معدل التغير %	قيمة النغير	أكتوير /ديسمبر 2018	أكتوير/ديسمبر 2017	بیان
52	499	1454	955	282	411	557	146	11	87	896	809	عدد المطالبات المبلغة (بالألف)
27	288	1372	1085	104	293	575	283	(0.5)	(3)	797	801	عدد المطالبات المسددة (بالألف)
31	866	3658	2792	70	758	1837	1079	6	109	1821	1712	التعويضات المسددة (بالمليون جنيها)





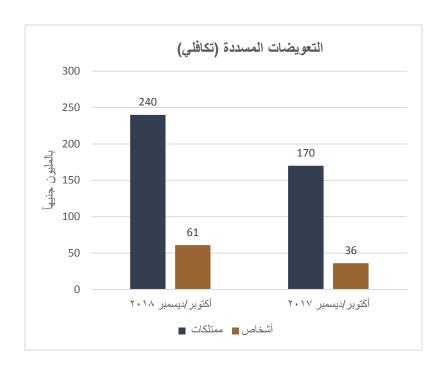
تزايدت قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الاشخاص من 1.7 مليار جنيه الى 1.8 مليار جنيه بمقدار زيادة قدره 108.5 مليون جنيه وبمعدل 6% ، كما تزايدت قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات من 1.1 مليار جنيه الى 1.8 مليار جنيه وبزيادة قدرها 758مليون جنيه وبمعدل 70% .

بيان إجمالي المطالبات لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال وتأمينات الممتلكات (تكافلي): جدول (2-4): مطالبات تأمينات الأشخاص وتأمينات الممتلكات (تكافلي)-(2018/12/31-2018/10/1)

بالمليون جنيها

	بيان مقارن بالمطالبات والتعويضات											
	تأمينات الممتلكات الممتلكات					تأمينات الأشخاص						
معدل	قيمة	أكتوبر/	أكتوير /	معدل	قيمة	أكتوير/	أكتوير/	معدل	قيمة	أ كتوير/	أكتوبر/	بيان
التغير	التغير	دیسمبر	دیسمبر	التغير	النغير	دیسمبر	دیسمبر	التغير	التغير	ديسمبر	دیسمبر	
%		2018	2017	%		2018	2017	%		2018	2017	
13	3	26	23.1	19	4	25	21	(46)	(0.805)	0.941	1.746	عدد المطابات
	· ·		2011	17	-			(10)	(0.000)	0.7.1	10,10	المبلغه (بالالف)
1.0	0.2	2.4	242			2.4	22	(52)	(0.062)	0.06	1 000	عدد المطالبات
1.2	0.3	24	24.3	9	2	24	22	(53)	(0.962)	0.86	1.822	المسددة (بالالف)
47	95.2	300.1	204.9	42	70.5	239.6	169.1	69	24.7	60.5	35.8	التعويضات المسددة
4/	93.2	300.1	204.9	42	70.5	239.0	109.1	09	24.7	00.5	33.8	(بالمليون جنيهاً)





تزايدت قيمة التعويضات المسددة في تامينات الاشخاص (تكافلي) من 35.8 مليون جنيه الى 60.5 مليون جنيه الى 60.5 مليون جنيه بزيادة قدرها 24.7 مليون جنيه كما تزايدت قيمة التعويضات المسددة في تامينات الممتلكات (تكافلي) من 169.1 مليون جنيه الى 239.6 مليون جنيه بزيادة قدرها 70.5 مليون جنيه.

## شركات التأمين والمهنيين في مجال التأمين:

ا) بيانات عن شركات التأمين والأنشطة المساعدة :

جدول (2-5): شركات التأمين والأنشطة المساعدة

حتى ديسمبر 2018	حتى ديسمبر 2017	
37	36	شركات التأمين وإعادة التأمين وجمعيات التأمين التعاوني
4	4	مجمعات التأمين
4	4	صناديق التأمين الحكومية

ملحوظة: البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.



#### ب) بيانات عن المهنيين في مجال التأمين:

جدول (2-6): المهنيين في مجال التأمين

حتى ديسمبر 2018	حتى ديسمبر 2017	
78	68	وسطاء التأمين (أشخاص اعتباريين)
12000	8000	وسطاء التأمين (أشخاص طبيعيين) "العدد الأقرب ألف "
70	61	خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص اعتباريين)
408	403	خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص طبيعيين)
16	14	خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص اعتباريين)
355	348	خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص طبيعيين)
44	42	الخبراء الاكتواريون (أشخاص طبيعيين)

ملحوظة: البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.

### صناديق التأمين الخاصة:

بلغت قيمة استثمارات صناديق التأمين الخاصة نحو 3.2 مليار جنيها في الربع الحالي (2018/10/1-2018/12/31 في البعث المقابل له في العام السابق وتتمثل هذه الاستثمارات في (شهادات استثمار البنك الاهلى المصري أ، ب – ودائع – وثائق صناديق استثمار – أذون خزانة – سندات حكومية) وذلك طبقا للأحكام المادة 14 من اللائحة التنفيذية للقانون 54 لسنة 1975.



## ثالثاً: تطور نشاط التمويل العقارى

## التمويل العقاري الممنوح من الشركات خلال الربع الرابع من عام 2018:

جدول (3-1): عدد المستثمرين وقيمة التمويل (2018/10/1-2018/12/31 - بالمليون جنيهاً

معدل التغير		تمویل	معدل التغير	قيمة	عدد المستثمرين			
%	قيمة التغير	أكتوبر - ديسمبر 2018	أكتوبر - ديسمبر 2017	%	التغير	أكتوبر - ديسمبر 2018	أكتوبر - ديسمبر 2017	
192.1	529.8	805.6	275.8	210.5	2471	3645	1174	الإجمالي

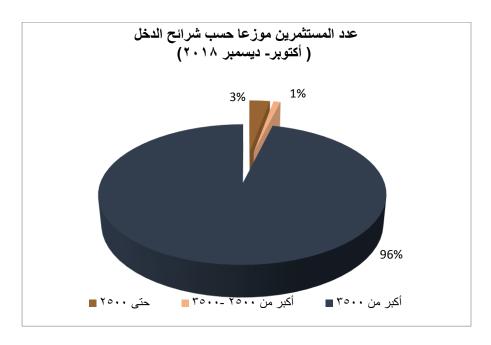
يتضح من الجدول أن عدد المستثمرين الجدد خلال الفترة (2018/12/31-2018/10/1) قد ارتفع بنسبة 20.5% بالمقارنة بالفترة المثيلة من عام 2017، وأن قيمة التمويل الممنوح لهم قد ارتفع أيضاً وذلك بنسبة 192.1% تقريبا بالمقارنة بالفترة المثيلة من العام السابق.

جدول (2-3) عدد المستثمرين حسب شرائح الدخل الشهري (2018/12/31-2018/10/1) جدول

		يسمبر 2018	أكتوير – د	مبر 2017	أكتوير – ديس	
معدل التغير %	قيمة التغير	الأهمية النسبية	العدد	الأهمية النسبية	العدد	الدخل الشهري بالجنيه
(76)	(329)	3	104	37	433	حتى 2500
57	13	1	36	2	23	أكبر من 2500 –3500
388	2787	96	3505	61	718	أكبر من 3500
210	2471	100	3645	100	1174	الإجمالي

<sup>-</sup> الأرقام بين الأقواس يشار إليها بالسالب.





يتضح من كل من الجدول والرسم البياني السابقين استحواذ المستثمرين حسب شرائح الدخل الشهري (أكبر من 3500 جنيه) على أعلى نسبة في عدد المستثمرين بلغت نحو 96 % وذلك في الربع الرابع من عام 2018 (10/18/10/1) 2018)، في حين استحوذ ذوي شرائح الدخل الشهري (أكبر من 3500 جنيه) على نسبة 61 % خلال الفترة المثيلة من العام السابق.



#### تطور النشاط فيما يخص مساحة الوحدات

جدول (3-3): بيان بعدد المستثمرين (العقود) موزعاً حسب فئة مساحة الوحدات (2018/12/31-2018/10/1

		يسمبر 2018	أكتوير – د	ىبر 2017	أكتوير – ديسه	
معدل التغير%	قيمة التغير	أهمية نسبية %	العدد	أهمية نسبية	العدد	فئة المساحات م2
(76)	(329)	3	104	37	433	من 0 -66 م2
57	13	1	36	2	23	من 66-86 م2
388	2787	96	3505	61	718	أكبر من 86 م2
210	2471	100	3645	100	1174	الإجمالي

<sup>-</sup> الأرقام بين الأقواس يشار إليها بالسالب.

يتضح من الجدول السابق استحواذ المستثمرين حسب فئة مساحة الوحدات (أكبر من86 م2) على أعلى نسبة بلغت نحو 96% في الربع الرابع من عام 2018، بسبب توسع الدولة في بيع الوحدات من خلال دار مصر التابعة لكل من وزارة الاسكان وهيئة المجتمعات العمرانية وكذا مشروعات الاسكان الاجتماعي في حين أنه في الفترة المثيلة من العام السابق استحوذ المستثمرون من فقة مساحة الوحدات (أكبر من 86 م2) على أعلى نسبة بلغت نحو 77%.

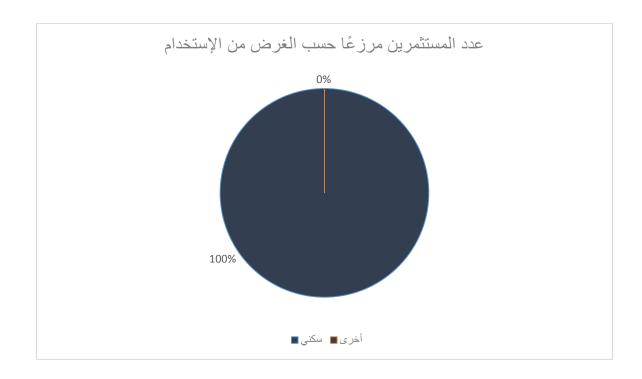


## عدد المستثمرين موزعا حسب الغرض من الاستخدام

جدول (3-4): بيان بعدد المستثمرين موزعاً حسب الغرض من الاستخدام (2018/12/31-2018/10/1)

معدل	ā . ā	أكتوبر - ديسمبر 2018 قيمة		بر 2017	أكتوير – ديسمب	نوع الغرض	
التغير%	قيمه التغير % التغير	أهمية نسبية %	العدد	أهمية نسبية %	العدد		
211	2473	100	3645	99.8	1172	سكنى	
(100)	(2)	0	0	0.2	2	أخرى	
210	2471	100	3645	100	1174	الإجمالي	

- الأرقام بين الأقواس يشار إليها بالسالب.





## قيمة التمويل العقاري موزعا حسب نوع العميل

جدول (3-5): بيان بقيمة التمويل العقاري حسب نوع العميل (2018/12/31-2018/10/1) - بالمليون جنيهاً

		مبر 2018	أكتوير – ديس	ر 2017	أكتوير – ديسمب	
معدل التغير%	قيمة التغير	أهمية نسبية %	قيمة التمويل العقاري	أهمية نسبية %	قيمة التمويل العقاري	نوع العميل
227	133	24	191	21	58	عادى
523	266	39	317	18	51	عميل صندوق
79	131	37	298	60	167	محافظ مشتراه
192	530	100	806	100	276	الإجمالي

## عدد شركات التمويل العقاري

جدول (3-6) شركات التمويل العقاري الجديدة

نسبة التغير	قيمة التغير	تراكمياً حتى ديسمبر 2018	تراكمياً حتى ديسمبر 2017	نسبة التغير %	قيمة التغير	أكتوير – ديسمبر 2018	أكتوبر – ديسمبر 2017	البيسان
7.1	1	14	14	0	0	0	0	عدد شركات التمويل العقاري + شركة إعادة التمويل العقاري
-	0	2109	2109	0	0	0	0	إجمالي رؤوس الأموال المصدرة للشركات (مليون جم)

يتضح من الجدول عدم الترخيص لشركات تمويل عقاري جديدة خلال الربع الرابع من عام 2018 وكذلك خلال الربع المقارن من عام 2017.



## خبراء التقييم العقاري

جدول (3 -7) خبراء التقييم العقاري المقيدين والمشطوبين خلال الربع الرابع لعام 2018

معدل التغير %	قيمة التغير	أكتوبر - ديسمبر 2018	أكتوبر - ديسمبر 2017	البيسان
0	0	4	4	عدد خبراء التقييم العقاري االذين تم قيدهم

يتضح من الجدول السابق أنه تم قيد عدد (4) خبير تقييم عقاري خلال الربع الرابع من عام 2018 ، وذلك بالمقارنة بالفترة المثيلة من العام السابق 2017 حيث تم قيد عدد (4) خبير تقييم عقاري أيضاً.

جدول (3 -8) عدد خبراء التقييم العقاري تراكميًا حتى نهاية الربع الرابع لعام 2018

معدل التغير %	قيمة التغير	تراكمياً حتى ديسمبر 2018	تراكمياً حتى ديسمبر 2017	البيان
(3.5)	(7)	190	197	عدد خبراء التقييم العقاري

<sup>-</sup> الأرقام بين الأقواس يشار إليها بالسالب.



# رابعاً: التأجير التمويلي

#### عدد وقيمة العقود

#### جدول (4-1) تطور نشاط التأجير التمويلي

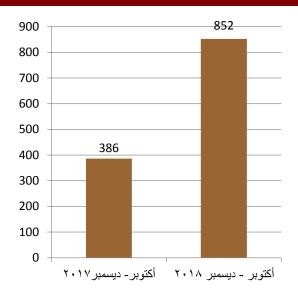
نسبة التغير %	أكتوبر - ديسمبر 2018	أكتوبر - ديسمبر 2017	البيان
121	852	386	عدد العقود
54	14413	9338	قيمة العقود (بالمليون جنيها)

يتضح من الجدول السابق أن الفترة من أكتوبر – ديسمبر 2018 شهدت ارتفاعًا في هذا النشاط مقارنة بنفس الفترة من عام 2017 من حيث عدد وقيمة عقود التأجير التمويلي ، حيث تزايدت قيمة العقود التأجير التمويلي خلال الفترة لتصل إلى14.4 مليار جنيها مقارنة ب 9.3 مليار جنيها خلال الفترة المناظرة من العام السابق بمعدل ارتفاع قدره 54 % كما تزايدت ايضا عدد العقود من 386 عقدا الى 852 عقدا وبمعدل زيادة قدره 121%، وتعكس هذه الأرقام الأهمية المتزايدة لسوق التأجير التمويلي على خريطة النشاط الاقتصادي في مصر .

وتجدر الاشارة الى إن صيغة التأجير التمويلي من أهم الأدوات التمويلية، التى يمكن أن تفيد الاقتصاد القومي، فى ظل وجود اهتمام عام بأن تستخدم تلك الصيغة فى توفير التمويلات للأفراد والشركات بجانب المشروعات الصغيرة والمشروعات القومية المدرجة فى الموازنة للدولة ، كما أنه يمكن أن تسهم فى تنشيط قطاعات عديدة مثل العقارات والآلات والمعدات وتوفير الوحدات السكنية للمواطنين



#### تطور نشاط التأجير التمويلي وفقاً لعدد العقود



## تطور نشاط التأجير التمويلي وفقاً لعدد وقيمة العقود





# تصنيف عقود التأجير التمويلي حسب الاستثمارات جدول (2-4) تصنيف عقود التأجير التمويلي وفقاً للنشاط

أكتوبر – ديسمبر 2018			201	كتوبر - ديسمبر 7			
الحصة السوقية %	القيمة بالمليون جنيها	العقود	الحصة السوقية %	القيمة بالمليون جنيها	عدد العقود	النشاط	۴
78	11246.1	91	84	7861.7	65	عقارات وأراضي	1
7	953.4	254	3	271.1	87	سيارات نقل	2
5	663.7	79	3	262.0	43	آلات ومعدات	3
2	343.2	43	4	389.9	49	معدات ثقيلة	4
3	409.4	348	1	137.2	109	سيارات ملاكي	5
0	7.8	1	0	8.4	8	أجهزة مكتبية	6
3	403.1	12	4	347.8	14	خطوط إنتاج	7
2	247.0	3	0	0	0	بواخر وطائرات	8
1	139.2	21	1	60.3	11	أخرى	9
100	14412.9	852	100	9338.4	386	الإجمالي	

يتضح من الجدول أن الفترة من أكتوبر – ديسمبر 2018 شهدت استحواذ نشاط العقارات والأراضي على النصيب الأكبر من عقود التأجير التمويلي بقيمة بلغت 11.2 مليار جنيها وبنسبة 78% من إجمالي قيمة العقود تـلاه في الترتيب نشاط سيارات نقل باستحواذه على 6.6 % من إجمالي قيمة العقود وبقيمة بلغت 953.37 مليون جنيها. وحل في الترتيب الثالث نشاط آلات و معدات بقيمة عقود بلغت 663.69 مليون جنيها وبنسبة 4.6% من إجمالي قيمة العقود خـلال الفترة محل الدراسة.



## الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي

اعتلت صدارة قائمة الشركات خلال الفترة محل الدراسة شركة تكنوليس للتأجير التمويلي باستحواذها على حصة سوقية بلغت 26.25%، تليها شركة كوربليس للتاجير التمويلي 18.64%، لتأتي شركة جي بي للتاجير التمويلي بنسبة في الترتيب الثالث بنسبة 10.98% من إجمالي قيم العقود بالسوق خلال الفترة محل الدراسة ، ويوضح الجدول التالي الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي الأكثر نشاطاً خلال الفترة (أكتوبر – ديسمبر 2018):

جدول (4-3) الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي

الحصة السوقية %	القيمة بالمليون جنيها	عدد العقود	اسم الشركة	٩
26.25	3783.0	18	تكنوليس للتأجير التمويلي	1
18.63	2686.7	54	كوربليس للتاجير التمويلي - مصر (كورب ليس)	2
10.98	1581.9	44	جى بى للتاجير التمويلي	3
8.98	1295.0	58	شركة المجموعة المالية هيرمس للتاجير التمويلي	4
6.76	975.8	26	التوفيق للتاجير التمويلي	5
4.52	652.6	10	التعمير للتاجير التمويلي	6
3.56	514.7	110	كيو أن بى الأهلى للتأجير التمويلي	7
3.14	454.6	53	یو ای فاینانس	8
3.14	454.1	11	شركة الاهلى للتأجير التمويلي	9
2.53	364.0	11	الشركة الدوليه للتاجير التمويلي – انكوليس	10
2.33	336.5	25	بي ام للتأجير التمويلي	11
1.74	250.4	27	شركة جلويال ليس للتاجير التمويلي	12
1.55	222.9	60	شركة اوريكس مصر للتاجير التمويلي	13
5.89	845.9	346	أخرى	14
100.00	14418.1	853	الإجمالي	



## خامساً: نشاط التخصيم

#### حجم الأرصدة المدينة

بلغ إجمالي رصيد الحسابات المدينة والأوراق التجارية المشتراه حوالي 5.2 مليار جنيها في الفترة (من أكتوبر – ديسمبر 2017) ، بمعدل زيادة قدرها 7.1 %

جدول (1-5) حجم الأرصدة المدينة ( بالمليون جنيها )

معدل التغير %	اكتوپر -ديسمبر 2018	اكتوبر –ديسمبر 2017	السنة
7.1	5299	4946	حجم الأرصدة المدينة



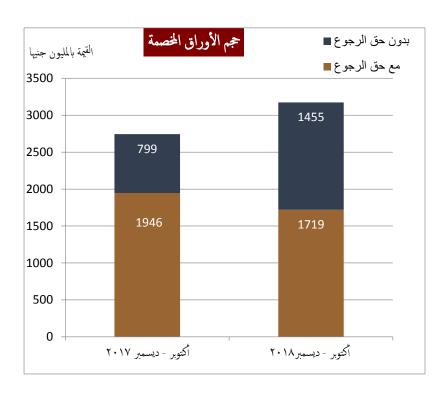


## حجم الأوراق المخصمة

## جدول (2-5) حجم الأورق المخصمة ( بالمليون جنيها )

معدل التغير %	اكتوبر -ديسمبر 2018	اکتوبر –دیسمبر 2017	البيان
(11.7)	1719	1946	مع حق الرجوع
82.1	1455	799	بدون حق الرجوع
15.7	3174	2744	إجمالي حجم الأوراق المخصمة

<sup>-</sup> الأرقام بين الأقواس يشار إليها بالسالب.

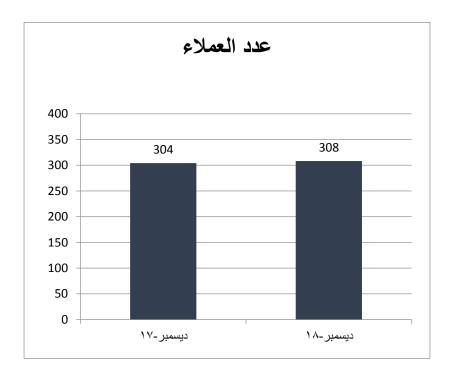




عدد العملاء

جدول (5-3) عدد العملاء

معدل التغير %	في نهاية ديسمبر 2018	ف <i>ي</i> نهاية ديسمبر 2017	البيان
1.3	308	304	عدد العملاء



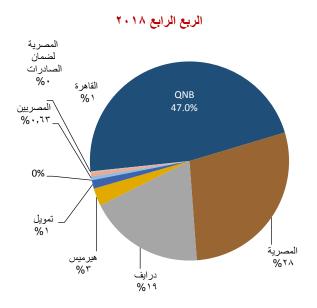
جدول (5-4) شركات التخصيم

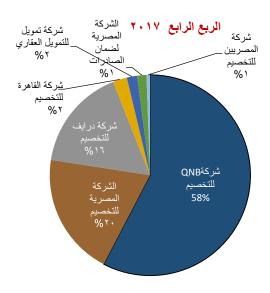
اکتوپر –دیسمبر 2018	اكتوپر -ديسمبر 2017	البــــــيان
9	8	إجمالي عدد الشركات المقيدة
1	1	عدد الشركات التي حصلت على الترخيص



## جدول (5-5) الحصص السوقية لشركات التخصيم ( اكتوبر – ديسمبر 2018)

اكتوبر -ديسمبر 2018	اكتوپر -ديسمبر 2017	اسم الشركة
%47.0	%57.7	شركةQNB للتخصيم
%28.0	%19.7	الشركة المصرية للتخصيم
%18.8	%16.6	شركة درايف للتخصيم
%2.9	%0	شركة هيرميس
%1.0	%1.7	شركة تمويل للتمويل العقاري
%0.6	%0.6	شركة المصريين للتخصيم
%0.6	%2.3	شركة القاهرة للتخصيم
%1.0	%1.4	الشركة المصرية لضمان الصادرات
%100	%100	الإجمالي







# سادساً: تطور نشاط التمويل متناهي الصغر

# خلال فترة الربع الرابع من عام 2017 مقارنة بفترة الربع الرابع من عام 2018

نشاط التمويل متناهي الصغر				نشاط التمويل متناهي الصغر				
	<u>ا</u> بع من عام 2018			<u>ا</u> بع من عام 2017	لال الربع الر	خا		
	(من بدایة أكتوبر وحتى نهایة دیسمبر) *				وحتى نهاية ديسمبر)	بداية أكتوير	(من	الفئة
النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيها)	النسبة %	عدد المستفيدين (بالالف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيها)	النسبة %	عدد المستفيدين (بالالف)	
31	291	22	22	37	369	35	54	(أ)
5	48	5	5	5	47	4	6	(ب)
4	35	6	6	4	42	4	7	(5)
60	551	67	67	54	541	56	85	شركات
100	927	100	100	100	999	100	152	الإجمالي

<sup>\*</sup>صافي التغير في خلال فترة الربع المالي من بداية أكتوبر وحتى نهاية ديسمبر من كل عام.



## تحليل نشاط التمويل متناهي الصغر وفقاً لنوع النشاط (تجارى - خدمي - زراعي - إنتاجي):

جدول (2-6) التمويل متناهي الصغر وفقاً لنوع النشاط (تجارى-خدمي-زراعي-إنتاجي) (القيمة بالمليون جنيهاً)

نشاط التمويل متناهي الصغر				نشاط التمويل متناهي الصغر				
	بع من عام 2018	ل الربع الراب	خلا		ع من عام 2017	دل الربع الراب	لغ	
(من بدایة أكتوبر وحتى نهایة دیسمبر) *				(من بداية أكتوبر وحتى نهاية ديسمبر)				
النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيها)	النسبة %	عدد المستفيدين (بالالف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيها)	النسبة %	عدد المستفيدين (بالالف)	
49	451	23	23	63	632	64	97	تجارى
19	173	18	18	15	152	14	21	خدمی
21	198	26	26	15	147	17	26	زراعی
11	104	33	33	7	68	5	8	إنتاجي
100	927	100	100	100	999	100	152	الإجمالي

<sup>\*</sup>صافي التغير في خلال فترة الربع المالي من بداية أكتوبر وحتى نهاية ديسمبر من كل عام.

## من أهم مؤشرات تطور النشاط في الربع الرابع من عام 2018:

يحتل النشـــاط التجارى المرتبة الأولى مقارنة بالأنشطة الأخـرى بأرصدة تمويل بلغت 451 مليون جنيها خلال فترة الربع الرابع من عام 2018 مقابل 632 مليون جنيها في فترة الربع الرابع من عام 2017، يليه النشاط الزراعي بقيمة 198 مليون جنيها الذي حقق 147 مليون جنيها في الفترة المثيلة من العام السابق.

انخفاض أعداد المستفيدين من قروض التمويل متناهى الصغر حيث انخفض اعداد المستفيدين من 152 ألف عميل الى 100 ألف عميل خلال الربع الرابع 2018 .



## تحليل نشاط التمويل متناهي الصغر وفقاً لنوع المستفيد (ذكور وإناث):

جدول (6-3) تحليل التمويل متناهي الصغر وفقاً لنوع المستفيد (ذكور وإناث): (القيمة بالمليون جنيهاً)

نشاط التمويل متناهي الصغر				نشاط التمويل متناهي الصغر					
	خلال الربع الرابع من عام 2018				خلال الربع الرابع من عام 2017				
	نهاية ديسمبر) *	(من بدایة أكتوبر وحتى نهایة دیسمبر)			(من بداية أكتوبر وحتى نهاية ديسمبر)				
النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيها)	النسبة %	عدد المستفيدين (بالالف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيها)	النسبة %	عدد المستفيدين (بالالف)		
61	563	59	59	47	467	54	83	ڏڪور	
39	364	41	41	53	532	46	69	إناث	
100	927	100	100	100	999	100	152	الإجمالي	

<sup>\*</sup>صافى التغير في خلال فترة الربع المالي من بداية أكتوبر وحتى نهاية ديسمبر من كل عام.

• ارتفعت نسبة الذكور فيما يتعلق بأرصدة التمويل من 47% في الربع الرابع من عام 2017 الى 66% في الربع الرابع من عام 2018 بقيمة تمويل بلغ 563 مليون جنيها مقابل الى 61% مليون جنيها في نفس الفترة من العام السابق ، وتمثل الاناث نسبة 39% من ارصدة التمويل خلال هذا الربع بقيمة تمويل بلغ نحو 364 مليون جنيها ، بالمقارنة بنسبة 53 % في الفترة المثيلة من العام السابق.



## عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر

بلغ عدد المؤسسات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر عدد (1660) كشركات وجمعيات ومؤسسات أهلية وفروعها وذلك في نهاية الربع الرابع من عام 2017 (2017/10/1) وذلك بالمقارنة بعدد (1963) في نهاية الربع الرابع من عام 2018 (2017/12/31) وذلك بالمقارنة بعدد (1963) في نهاية الربع الرابع من عام 2018 (2018/12/31 كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (6-4) عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر

	عدد الجهات و الفروع المرخص لها في نهاية عام 2018		عدد الجهات و الفروع المرخص لها في نهاية عام 2017			
الإجمالي	الفروع	عدد الجهات المرخص لها	الإجمالي	الفروع	عدد الجهات المرخص لها	البيان
421	408	13	373	360	13	الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ)
140	121	19	115	97	18	الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب)
945	61	884	871	60	811	الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج)
457	449	8	301	298	3	الشركات
1963	1039	924	1660	815	845	الإجمالي

<sup>\*</sup>صافى التغير في خلال فترة الربع المالي من بداية أكتوبر وحتى نهاية ديسمبر من كل عام.

### يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- ارتفاع عدد الجهات المرخص لها بمزاولة النشاط بواقع عدد 79 جهة ( متضمناً ذلك الجمعيات والمؤسسات الأهلية و الشركات ) في نهاية الربع الرابع من عام 2018 بنسبة 9.3 % مقارنة بنهاية الربع الرابع من عام 2017 .
- ارتفاع عدد إجمالي منافذ تقديم خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر بواقع عدد 303 منفذ في نهاية الربع الرابع من عام 2017 بنسبة 18.3% مقارنة بنهاية الربع الرابع من عام 2017 حيث بلغ العدد 1660 منفذ تمويل.
- اعتماد الجمعيات والمؤسسات الأهلية فئتي (أ، ب) والشركات بشكل رئيسي على شبكة فروعها في تقديم خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر.



## سابعاً: أخبار الهيئة

#### أهم البيانات الصحفية الصادرة عن الهيئة خلال الفترة:

## هيئة الرقابة المالية تشارك في انشطة اسبوع المستثمر العالمي

شاركت الهيئة العامة للرقابة المالية في انشطة اسبوع المستثمر العالمي World Investor Week والذي تطلقه المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الأيوسكو) للمرة الثانية للعام 2018 بعد أن حققت المبادرة نتائج ايجابية في تعزيز ثقافة المستثمرين وحمايتهم في العام الماضي.

وقد تضمن اسبوع المستثمر العالمي لعام 2018 العديد من الأنشطة التي يقوم بها أعضاء منظمة الايوسكو في أكثر من 80 بلدا بمجموعة متنوعة من الأنشطة لزيادة الوعي بتعليم المستثمرين وحمايتهم متمثلة في إطلاق وسائل تواصل وخدمات تركز على المستثمرين، وتعزيز أنشطة المسابقات للتوعية بمبادرات ثقافة المستثمرين وتنظيم ورش العمل والمؤتمرات.

## الهيئة العامة للرقابة المالية تشارك في مؤتمر التأجير التمويلي

شاركت الهيئة العامة للرقابة المالية في مؤتمر "شراكة التنمية للتأجير التمويلي" حيث تركز الاستراتيجية القومية للخدمات المالية غير المصرفية على جذب استثمارات محلية وأجنبية جديدة إلى قطاع الخدمات المالية وبما يساعد على تحسين كفاءته وزيادة تنافسيته ونقل جانب كبير من الخبرات الأجنبية المتطورة إلى مصر، كما تهدف الاستراتيجية إلى تحسين مستويات الشفافية ومكافحة الفساد وتحسين مستويات الحوكمة والإدارة الرشيدة وتقوية الإطار المؤسسي للقطاع في مصر، وذلك بمشاركة قيادات المؤسسات المالية المصرفية والشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية، وممثلين من قطاعات الصناعة والتجارة والنقل والاسكان والبرمجيات والطاقة والمقاولات.

حيث تستهدف الاستراتيجية زيادة محفظة التأجير التمويلي إلى 80 مليار جنيه بحلول 2022 مقارنة مع 28.6 مليار جنيه بنهاية عام 2017 ، وقد تم مناقشة التحديات وما يمكن اصداره من قرارات لتيسير وإتاحة التأجير التمويلي وبما يساعد على مضاعفة دور التأجير التمويلي في عملية دعم وتمويل المشروعات الاستثمارية على مستوى القطاع الحكومي والخاص و تنمية أشكال الشراكة بين شركات التأجير التمويلي ومجتمع الأعمال



باعتباره أداة تمويل نوعية تتيح فرص التمويل للشركات الكبرى ، بالإضافة إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر .

وفى إطار البدء فى تفعيل أحكام القانون أصدر مجلس ادارة الهيئة عدد من القرارات التنظيمية من بينها ضوابط منح الترخيص لشركات التأجير التمويلي وإجراءات توفيق أوضاعها ، كما أصدر قرارا" بشأن قواعد إعداد وفحص القوائم المالية ، كما يجرى حاليا حوار مع شركات التأجير التمويلي حول معابير الملاءة المالية التي يجب أن تلتزم بها الشركات .

خلال مشاركته بالمنتدى العالمي للاستثمار بجنيف: الدكتور محمد عمران يطلق تقرير حول دور الهيئات الرقابية لأسواق المال في دعم أهداف التنمية المستدامة

شاركت هيئة الرقابة المالية في فعاليات المنتدى العالمي للاستثمار تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتتمية UNCTAD في المقر الرئيسي للمنظمة بمدينة جنيف بسويسرا، وذلك في إطار الحوار العالمي لمبادرة أسواق المال المستدامة SSE – بصفته رئيس المجموعة الاستشارية لمبادرة دور الهيئات الرقابية لأسواق المال في دعم أهداف التتمية المستدامة التي تتبناها الأمم المتحدة.

ويعد الحوار العالمي لمبادرة أسواق المال المستدامة SSE تجمعاً فريداً من نوعه ، ومصمم للجمع بين قادة السوق بهدف تبادل الآراء حول أفضل الممارسات والتحديات العالمية في مجال الأسواق المالية بهدف تعزيز الشفافية و الأداء في جميع النواحي البيئية و المسئولية الإجتماعية وحوكمة الشركات ESG ومن ثم تشجيع التمويل المستدام .

وقد جري الاجتماع كدائرة مستديرة رفيعة المستوي مكونة من 30 متحدث تضم مجموعة من رؤساء الهيئات الرقابية والبورصات العالمية ومن بينهم البورصة المصرية بالإضافة إلى مجموعة أخرى من المشاركين من المؤسسات الدولية وبنوك وصناديق الاستثمار المختلفة .

هيئة الرقابة المالية توقع بروتوكول تعاون مع المؤسسة الاجتماعية للشركة الافريقية لإعادة التأمين لتمويل إنشاء أول جدول حياة إكتواري مصري

وقعت الهيئة على بروتوكول تعاون بين الهيئة و المؤسسة الاجتماعية للشركة الأفريقية لإعادة التأمين والمملوكة بالكامل لشركة إعادة التأمين الأفريقية و التي تسعى نحو تنفيذ مبادرات المسئولية الاجتماعية بما يخدم صناعة التأمين في الدول الإفريقية المساهمة في الشركة . وبمقتضى هذه الشراكة تمنح المؤسسة الاجتماعية للشركة الأفريقية لإعادة التأمين الدعم المالى لإنشاء أول جدول حياة اكتواري مصرى .



و على مدار عقود ممتدة وُجدت صعوبة لدى الرقيب على نشاط التأمين في تحقيق التسعير العادل لوثائق تأمينات الحياة بما يتفق مع خبرة المجتمع لمعدلات الوفاة و العجز و أوجبت مراعاة الأسس الفنية السليمة عند تسعير الوثائق لضمان عدم المغالاة والعدالة في التسعير، والإلتزم بعدم التدني في الأسعار إلى الحد الذي يضر بصناعة التأمين بقصد الحصول على العمليات. لذلك تسعى الهيئة لتنفيذ مشروع إنشاء جداول حياة (وفاة وعجز) إكتوارية و كذا جداول المرض Sickness Tables للمجتمع المصرى ، والإستمرار في تحديثهم ، للتوافق مع معايير الأداء الدولية لأسواق تأمينات الحياة ، والرقى بأنظمة المعاشات الإختيارية التي توفرها صناديق التأمين الخاصة ، بالإضافة إلى تحقيق حماية أفضل وأقوى لحقوق حملة الوثائق من خلال دقة اكبر في حساب الإحتياطيات الحسابية والنماذج الإكتوارية لوثائق تأمينات الحياة ، وتطوير المنتجات القائمة وابتكار منتجات جديدة تعتمد على وجود جداول حديثة وتتوافق مع خبرة السوق المصري

#### استمرار تقدم ترتيب مصر على " مؤشر حماية حقوق صغار المستثمرين " للعام الخامس على التوالي

استعرضت الهيئة العامة للرقابة المالية نتائج التقرير السنوي لمجموعة البنك الدولي "ممارسة أنشطة الأعمال" (Doing Business Report لعام 2019، حيث تمكنت مصر للعام الخامس على التوالي من احراز تقدم كبير على مؤشر "حماية حقوق صغار المساهمين" بتقدمها 9 مراكز في الترتيب لهذا العام في دلالة عن تعزيز مصر لحماية حقوق صغار المستثمرين وكان آخر إجراءات حماية صغار المساهمين التعديل في قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية بهدف توسيع قاعدة الناخبين لاختيار أعضاء مجلس الإدارة بما يتيح لصغار المساهمين الدخول إلى مجلس الإدارة والمشاركة الفعلية والمساهمة في إدارة أمور الشركة بما يحقق مصالحها .

وأعربت الهيئة عن تفاؤلها باحتلال مصر المركز الـ 60 من إجمالي 190 دولة في مؤشر "الحصول على الائتمان" صعوداً من المركز الـ 90 في العام السابق مرجعاً تحقيق تلك الطفرة الملموسة إلى الجهود المبذولة من كل من الهيئة العامة للرقابة المالية والبنك المركزي المصري.

## هيئة الرقابة المالية توقع إتفاق تعاون مع الجامعة الأمريكية لتأصيل ثقافة المساواة بين الجنسين

في خطوة عملية نحو تعميق مستويات الإستدامة بقطاع الخدمات المالية غير المصرفية ، وتعزيز تطبيق الحوكمة داخل الأسواق المالية غير المصرفية في مصر ، والاهتمام بدخول المرأة المصرية بشكل أوسع لمجال ريادة الأعمال، وقعت الهيئة العامة للرقابة المالية على مذكرة تفاهم مع كلية إدارة الأعمال بالجامعة الأمريكية



بهدف تعزيز عملية مشاركة المرأة في مجالس إدارة الشركات من خلال إيجاد بنية معلوماتية تسهم في إعداد الخطط والبرامج التدريبية لتمكين المرأة وتقليص الفجوة بين الجنسين كأحد أهم تحديات التنمية المستدامة محليا، و على مستوى العالم.

هذا ويعد تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أهم العناصر الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث أعلن البنك الدولي في تقرير له أن تمكين المرأة اقتصاديا يمكن ان يضيف من 10% –37% إلى الناتج المحلى الإجمالي للدولة. كما أن الهيئات الرقابية على سوق رأس المال يمكنها المساهمة في دعم نظام مالي أكثر استقرارا ويحقق أهداف التنمية المستدامة من خلال الحوكمة الرشيدة والعمل على تضمين معايير الاستدامة عند اتخاذ القرار الاستثماري ، وبناء القدرات والخبرات في مجال التنمية المستدامة.

## حلقة نقاشية عن سلامة واستقرار الأنشطة المالية غير المصرفية

افتتحت الهيئة العامة للرقابة المالية فعاليات الحلقة النقاشية الثانية للسادة قضاة مجلس الدولة بعنوان "دور الهيئة العامة للرقابة المالية في سلامة واستقرار الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية وتنظيمها وتنميتها"، والتى تنظمها الهيئة بالتعاون مع مجلس الدولة ومشروع ريادة الأعمال وتنمية المشروعات الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وبمشاركة وحضور رئيس مجلس الدولة ومجموعة من السادة نواب مجلس الدولة ومستشارية.

مما يعكس اهتمام الهيئة بتبادل الخبرات والإطلاع على المستجدات بمختلف التشريعات الاقتصادية بالأنشطة المالية غير المصرفية ، والحرص على مناقشة الاعتبارات الفنية لكل نشاط وبما يسهم في بناء خلفيات اقتصادية — على اساس علمي وعملي— لتكون امام نظر قضاة المجلس ومستشاريه عند مراجعة التشريعات الخاصة بالأسواق والأدوات المالية غير المصرفية ،وعند إبداء الرأى القانوني في طلبات إبداء الرأى الواردة لإدارات ولجان الفتوى ، وأثر ذلك على ممارسة الهيئة لدورها الرقابي وآلياتها وفقا لأحكام الدستور والقانون .

## اللائحة التنفيذية لسوق رأس المال: رئيس الهيئة يؤكد أن اللائحة توطن للاقتصاد الأخضر في مصر

رحبت الهيئة العامة للرقابة المالية بإصدار تعديلات اللائحة التنفيذية ، حيث شملت تنظيم إدخال العديد من المؤسسات والأدوات المالية بنطاق سوق رأس المال لإتاحة التمويل للمشروعات وإدخال أدوات جديدة لتسعير السلع والأدوات المالية .



و تضمنت اللائحة تنظيم إصدار الصكوك من خلال إستحداث شركات التصكيك التي تتولى طرح الصكوك وإستخدام حصيلة الإصدار في تمويل الجهات المستفيدة والتي تتولى تنفيذ مشروعات في مجالات متعددة، أسوة بما يتم بالعديد من دول العالم في استخدام الصكوك كوسيلة لإتاحة التمويل.

كما استحدثت اللائحة التنفيذية السندات الخضراء كأدوات دين لتوفير التمويل للمشروعات الصديقة للبيئة وتشجيع التوسع في الاقتصاد الأخضر وجذب الاستثمارات الأجنبية الراغبة في إنشاء المشروعات الخضراء لتوطينها في الاقتصاد المصرى في المناطق الواعدة في نطاق العاصمة الادارية والمنطقة الصناعية لمحور قناة السويس وفي مقدمتها مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة ،مشروعات التكيف مع التغيرات المناخية ،مشروعات التحكم في التلوث ومنعه، مشروعات المباني الخضراء، مشروعات وسائل النقل بالكهرباء، مشروعات استخدام الطاقة بكفاءة.

## انتخاب مصر رئيساً لتجمع الشراكة المتوسطية لأسواق المال للعامين القادمين

في تقدير دولي للرقيب على الأنشطة المالية غير المصرفية في مصر، أنتخبت الهيئة العامة للرقابة المالية رئيسا للشراكة المتوسطية لأسواق المال للعامين القادمين خلفاً لإيطاليا للدورة القادمة 2020–2020. وتأتى المشاركة في تلك الفعالية ضمن جهود هيئة الرقابة المالية في إبراز الدور الإقليمي لسوق المال بمصر وتأكيد مكانتها في المحافل المالية الدولية ، وأن ما تم الاتفاق عليه من استضافة القاهرة للاجتماع القادم للشراكة المتوسطية لعام 2019 بمدينة شرم الشيخ يمثل دلالة قوية على الإنطباعات والنظرة الإيجابية للإقتصاد المصرى من قبل الدول الأعضاء

هذا و تسعى رؤية الرقيب في مصر إلى بناء اقتصاد سوق يتميز بالاستقرار الكلي والقدرة على النمو المستدام، يتميز بالتنافسية والتتوع ويعتمد على المعرفة والابتكار والانفتاح على الاقتصاد العالمي والتكيف مع ما تشهده الأسواق النامية من حركة متقلبة لرؤوس الأموال.

و قد تم تبادل الخبرات وآخر التطورات في مجال تحقيق الاستقرار المالي بالدول الأعضاء بالتجمع المتوسطى ، وجرى إلقاء الضوء على أهم ما توصلت إليه المنظمات الدولية وفي مقدمتهم الايوسكو من أجل تفعيل عمليات الرقابة على الأسواق المالية وتنفيذ توصيات مجموعة العشرين (G20) ومجلس الاستقرار المالي في هذا الصدد.



## جولة جديدة من الحوار لمقترح الرقابة المالية عن: التأمين الإلزامي على عملاء التمويل متناهي الصغر ضد مخاطر الوفاة والعجز الكلي

التقت الهيئة العامة للرقابة المالية بممثلي الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات المرخص لها بممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر، وبحضور رئيس الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر لإطلاعهم على صيغة المنظومة التأمينية الإجبارية المقترحة من قبل الهيئة لتوفير تغطية تأمينية لعملاء جهات التمويل متناهي الصغر ضد مخاطر الوفاة والعجز الكلى.

و تم استعراض نتائج الدراسة الإحصائية التي أجرتها الهيئة لبيان حجم التمويل الممنوح لعملاء التمويل متناهي الصغر بأكبر ثمانية جهات مانحة للتمويل متناهي الصغر في مصر خلال السنوات الأربع الماضية، حيث توصلت الدراسة إلى أن ما يقرب من 6 مليار جنيه من أرصدة التمويل تركزت في نسبة 40% من عملاء التمويل بتلك الجهات، وهي الجهات التي ترتكز عليها الهيئة في دراسة أفضل أسس ومعايير الإكتتاب والتسعير للتأمين متناهي الصغر المرتبط بالتمويل بتلك الجهات.

## تفعيل آلية لضمان حقوق عملاء شركات التأمين من مخاطر التعثر المالى للشركات لأول مرة في مصر

أكدت الهيئة العامة للرقابة المالية على حرصها على سرعة وضع قواعد وإجراءات انتخاب ممثلي شركات التأمين بنوعيها (حياة – وممتلكات) وضوابط اختيار باقي أعضاء أول مجلس إدارة "صندوق ضمان حملة وثائق التأمين والمستفيدين منها لدى شركات التأمين "من ذوى الخبرة وعملاء شركات التأمين ، لتحقيق سلامة واستقرار نشاط التأمين في مصر وحماية حقوق المتعاملين فيه.

و يهدف هذا الصندوق إلى تعويض حملة الوثائق الصادرة عن شركات التأمين والمستفيدين منها في الحالات الناشئة عن عدم قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق والمستفيدين منها وذلك عن المطالبات التي تتشأ بعد تاريخ إنشاء الصندوق.

و قد نص النظام الاساسى للصندوق على أن تصبح كل شركة تأمين مسجلة ومرخص لها من الهيئة بمزاولة نشاط التأمين عضوا "وجوبيا" ، وتلتزم بتمويل الصندوق برسم عضوية قيمته خمسون ألف جنيه لمرة واحدة فقط بالإضافة إلى اشتراكات سنوية قدرها إثنين من كل ألف من إجمالى الأقساط المباشرة ، غير متضمنة الأقساط الخاصة بالتأمين الإجباري عن المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث مركبات النقل السريع – والمعروف بإجباري السيارات – لوجود آلية مستقلة تتيح سداد تعويضات لضحايا حوادث السيارات المجهلة تمولها أيضاً شركات التأمين المكتتبة في هذا الفرع من المسئوليات.



#### سليمان مديرا" تنفيذيا" جديدا" لمركز المديرين المصرى

تم تعيين الدكتور/ محمد مصطفي سليمان مديرا تنفيذيا جديدا لمركز المديرين المصرى خلفا للاستاذ جمال خليفة ، وأعرب رئيس الهيئة عن شكره وتقديره عن الأداء والجهود المبذولة من جانب مدير المركز المنتهية ولايته ، وما لمسه من طفرة في أداء المركز خلال العام الماضي ، ومتمنيا التوفيق للدكتور سليمان في مهمته باستمرار التطوير في خطط التدريب واستحداث البرامج التعليمية التي يقدمها المركز إلى جانب أنشطته التوعوية بعملية الحوكمة خلال الفترة القادمة .

واستعرض مجلس أمناء مركز المديرين المصرى برئاسة الأستاذ الدكتور رئيس الهيئة تقارير متابعة تنفيذ السياسة العامة للمركز واعتماد خططه و أداء سير العمل في مجال التدريب والاستشارات والأبحاث ، وذلك في ضوء المستحدثات المضافة على قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية في الربع الثالث من عام 2018 .

## الرقابة المالية تطرح مشروع قانون التأمين الجديد للحوار المجتمعي في أول عام 2019

كشفت الهيئة العامة للرقابة المالية عن انتهاء اللجنة الاستشارية للتأمين من المسودة الأولى لمشروع قانون التأمين الشامل والموحد لتنظيم نشاط التأمين في مصر وطرحه للحوار المجتمعى مع بداية عام 2019 لمناقشته مع كافة الوحدات العاملة في صناعة التأمين المصرية من شركات والاتحاد المصري للتأمين وصناديق تأمين خاصة و شخصيات اعتبارية تمثل تجمعات للمهن المرتبطة بصناعة التأمين، تمهيداً لاستقبال مقترحاتهم للخروج بالنسخة الأخيرة قبل البدء في إرسالها للجهات الرسمية المعنية بإصدار القانون في صورته النهائية في الأيام الأولى من عام 2019.

و يستهدف القانون المقترح تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز ثقة المتعاملين مع أنشطة شركات التأمين وصناديق التأمين الخاصة، وتسريع التحول الرقمي لشركات التأمين وصناديق التأمين الخاصة في ممارسة أنشطتها، بعد أن تم سد الفجوات التشريعية الحالية بعدم خضوع بعض الأنشطة المرتبطة بصناعة التأمين تحت رقابة وإشراف الهيئة، وتعزيز تطبيق نموذج الرقابة على أساس المخاطر وفقاً للمعايير الدولية.

و أعطى المشروع الجديد لقانون التأمين مرونة للرقيب في تحديد رؤوس الأموال الكافية واللازمة لمواجهة التزامات الشركات بناء على المخاطر التي تكتتبها، ورفع الملاءة المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين من خلال رفع الحد الأدني لرؤوس الأموال عند التأسيس ، وأعاد النظر في سياسات الإستثمار وقواعد توزيع



المحفظة الإستثمارية بشركات التأمين وصناديق التأمين الخاصة وبما يساهم في زيادة عوائد الإستثمار في إطار المخاطر المقبولة وتحقيق مباديء تطابق الأصول والإلتزامات ، وحدد آليات وقواعد الاندماج والاستحواذ لشركات التأمين، وكذا قواعد الإندماج لصناديق التأمين الخاصة ، وتطوير آليات الفصل في شكاوى المتعاملين وتسوية النزاعات وتحديد دور مركز التحكيم وتسوية المنازعات التابع للهيئة ،كما منح القانون صلاحيات لمجلس إدارة الهيئة بإصدار ضوابط وقواعد تتماشي مع المتغيرات الإقتصادية و كلما دعت الحاجة إلى ذلك ، كما شملت التعديلات تحديث شروط ومتطلبات الترخيص وفقاً للمعايير الدولية وبما يسمح بإنشاء شركات متخصصة في أحد فروع التأمين مثال ذلك شركات تأمين طبي متخصصة (قصير وطويل الأجل) أو تأمينات ميارات، وتحديث وتطوير متطلبات وشروط واستمرار الترخيص للمهن المرتبطة بصناعة التأمين وإعادة التأمين وفقاً لأفضل المعايير الدولية والفصل بين جداول المشتغلين وغير المشتغلين، بالإضافة إلى السماح بإنشاء إتحادات أو جمعيات للمهن المتصلة بصناعة التأمين مما يرفع من أدائها، وإضافة التأمينات الزراعية بأنواعها كأحد فروع التأمين الرئيسية، تشجيعاً للشركات على ممارسة هذا النوع .

## الرقابة المالية تعد دليل إجرائي عن الحوكمة يتفق مع أفضل الممارسات الدولية للإلتزام بتطبيق الحوكمة

أعلنت الهيئة الانتهاء من اعداد دليل عن حوكمة الشركات وحماية حقوق الأقلية ونشره على الموقع الإلكتروني للهيئة ليُوضح للمتعاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية الخطوات والمستندات المطلوب تقديمها للإدارة المعنية بالهيئة وينبه المتعاملين إلى الأوراق والمستندات المستبعدة والتي ليس لها سند قانوني بما ينعكس على تقليل زمن تأدية الخدمة .

و ذلك بهدف مساعدة الشركات و المستثمرين بالوفاء بإلتزاماتهم و المتطلبات القانونية الواجب الإلتزام بها ، والتي حددتها قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية و في إطار قيام الهيئة بممارسة دورها في تنمية ورفع كفاءة الأسواق المالية غير المصرفية، واستراتيجيتها نحو تبسيط الإجراءات المطلوبة لإنهاء الخدمات المرتبطة بالتحقق من الالتزام بعملية الحوكمة لحين الانتهاء من ميكنة تقديم المعاملات إلكترونياً، ويمثل دليلا" إجرائيا عن مرتكزات العمل لمفتشي الإدارة المعنية بالهيئة ليصبح هناك أرضية مشتركة من المعرفة القانونية بين الرقيب والمتعاملين نحو تطبيق الالتزامات والمتطلبات القانونية المرتبطة بعملية الحوكمة.



# مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية يوافق على مشروع قانون التمويل الإستهلاكي و إرساله للجهات المختصة لإصداره

وافق مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية في جلسته المنعقدة في ختام عام 2018 على مشروع قانون جديد لتنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي والمضى قدما نحو ارساله للجهات الرسمية المختصة لإصدار التشريع، حيث ان مشروع القانون والوارد أحكامه في تسع وعشرون مادة ينظم كل نشاط يهدف إلى توفير التمويل المخصص لشراء السلع والخدمات لأغراض استهلاكية في مصر متى نم مزاولته على وجه الاعتياد، ويشمل التمويل من خلال بطاقات المدفوعات التجارية أو أنظمة المدفوعات ، هذا و تجدر الإشارة إلى أن أحكام هذا القانون لا تسري على أنشطة التمويل التي تجريها البنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري ولو كانت بغرض تمويل شراء سلع أو خدمات استهلاكية، كما لا تسري أحكامه القانون على الأنشطة المنظمة بموجب أحكام قوانين التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم ، والتمويل متناهي الصغر أو شراء العقارات من خلال المطورين العقاريين ، ولا على مقدمي التمويل الاستهلاكي الذين يقل حجم التمويل المقدم منهم سنويًا عن الحد الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة على ألا يقل 25 مليون جنيه.

و ألزم القانون شركات التمويل الإستهلاكى بإعداد القوائم المالية الدورية والسنوية وفقًا لمعايير المحاسبة المصرية ، مع تقديم تقرير ربع سنوي إلى الهيئة، يتضمن على الأقل نتائج أعمال الشركة ، و حجم التمويل وتوزيعه وفقًا للسلع محل التمويل ، وحجم التمويل المتعثر ونسبته إلى إجمالي نشاط الشركة ، ومدى الالتزام بتطبيق نسب التمويل بحسب قدرة العملاء على السداد .





# الهيئة العامة للرقابة المالية

(رئاسة الهيئة)

القرية الذكية مبني رقم 136 B بالحي المالي

الكيلو 28 طريق مصر اسكندرية الصحراوي - الجيزة

تليفون: 35345350 فاكس: 35345350

بريد إلكترونى: info@fra.gov.eg الموقع الإلكتروني: www.fra.gov.eg